

أسئلة الكتابة عن غزة بين التجويع الجسدي والمعرفي

نور الحريري، سورية

تصعب الكتابة عن غزة اليوم، وربما تستحيل، إذ تُوضَع الكتابة نفسها موضع مساءلة: هل ما زالت الكتابة ممكنة؟ هل تنطوي على جدوى حقيقية؟ ما نوع هذه الكتابة، وفي أي حقل تتحرّك؟ أهى كتابة مقاومة فعلاً أم محاولة التفاف على الواقع تحت ستار التحليل أو التأمل؟ هذه الأسئلة تسبق كل محاولة كتابة، وتضغط على كل نصٍّ، سواء اعترف بها كاتبه أم لم يعترف، فالفجوة بين المكتوب والمكتوب عنه لم تكن يوماً بهذا الاتساع، ولم تكن الكتابة يوماً بهذا الثقل. ومع اقتراب غزة من نهاية عامها الثاني في مواجهة حرب إبادة عصرية، متلفزة، محسوبة الإيقاع، متطورة الأدوات، لم تقتصر على الدمار العمراني والنفسي والقتل الجماعي، بل اتخذت منذ بدايتها شكلاً مركّباً، تداخل فيه عنف الإبادة بسياسة تجويع ممنهجة، تبدو الكتابة كما لو أنها صادرة من عالم آخر، لا يمسّ هذا الواقع إلا من خارجه. ومع ذلك، قد يكون في هذا العجز ما يبرّر المحاولة، إذا افترضنا أن شرط الكتابة ذاته هو الاستعصاء، وأن الكتابة لا تولد إلا من الاستحالة.

أمام الجوع الذي تعيشه غزة، والذي نقف حياله عاجزين ومتفرّجين، لا يبقى أمامنا سوى التوجّه إلى الفكر والسياسة، في محاولة لفهم هذا الواقع، والإمسك بشيء منه. بالتأكيد، لم يكن هذا التحوّل في أدوات الحرب وليد لحظة عشوائية، بل جاء مصرّحاً به منذ اليوم الثاني لهجمات 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حين أعلن وزير الحرب "الإسرائيلي" فرض حصار شامل على غزة، حيث لا كهرباء، ولا وقود، ولا طعام. منذ تلك اللحظة، كان واضحاً أن سياسة التجويع لم تكن خروجاً عن منطق الحرب، بل ربما كانت تمثّل نواتها الصلبة، بما تحمله من دلالات تتجاوز المعركة المباشرة، وتعيد تعريف الحرب ذاتها، وقراءة أدواتها، التي لا تُفهم أو تُقاس بعدد الضحايا والغارات أو حجم الركام وحسب، بل بكيفية إحداث انقسامات داخل المجتمع، انقسامات تتحوّل تدريجياً إلى آليات مستقرة، ثم إلى بُنى متجذّرة، فتصبح بنيوية تتخلّل الواقع والوعي في آنٍ معاً، بحيث يغدو من الصعب، وربما من المستحيل، استعادة الواقع أو تخيُّله كما كان قبل الحرب.

وفي حين ظهرت سياسة التجويع بوضوح منذ الأيام الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بل وربما قبلها، ضمن ما عُرف بسياسة "حساب الشُعرات الحرارية" التي استخدمتها "إسرائيل" لتقنين إدخال الغذاء إلى غزة، فإن هذه السياسة غالباً ما توضع في النقاشات السائدة ضمن سياق أوسع يربط بين نشأة الدولة الحديثة وتحولات الحرب الحديثة. ثمة مفارقة مؤلمة تُرافق تطوّر الحروب منذ منتصف القرن التاسع عشر. فكلما ازدادت الدول قدرة

على تنظيم مواردها وضمان الإمدادات الغذائية لشعوبها، ازدادت أيضاً براعتها في توجيه تلك القدرة ذاتها ضدّ خصومها. ومع دخول القرن العشرين، بات الغذاء، في كثير من الحالات وسيلة لحسم المعارك نفسها ودفع الخصوم للانزлам، كما شهدنا في مجاعة البنغال عام 1943، أو في أزمة الغذاء في الحصار البريطاني لألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث استُخدم التجويع كسلاح استراتيجي لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية. ومن جهة أخرى، ثمة قراءة من نوع مختلف، تضع سياسة التجويع الجارية اليوم في غزة ضمن نقاشات إخفاق النظام الدولي، وفشل منظومة الأمم المتحدة في تأمين أيّ حماية حقيقية للمدنيين، برغم تكثف الخطاب الحقوقي والإنساني في العقود الأخيرة. ومع ذلك، فإن ما يحدث في غزة يتجاوز مجرد كونه فصلاً جديداً في سجل هذه الإخفاقات.

وعلى تعدّد التجارب التاريخية التي استُخدم فيها التجويع كسلاح، لم يكن هذا الفعل يوماً مرئياً ومكشوفاً لحظة بلحظة كما هو عليه اليوم، ولا مستمراً بهذا الإيقاع الرتيب والممتد كما نشهده في غزة. ما يُعرض أمامنا لا يقتصر على صور الضحايا بعد وقوع الكارثة، أو توثيق لحظات الوفاة نتيجة الجوع، بل يتجاوز ذلك إلى مشاهدة فعل التجويع ذاته، والجوع نفسه، كعملية يومية حيّة تنهك الوعي قبل أن تنهك الجسد، وتحوّل الحياة إلى مشهد بطيء من التآكل والانهار. ومع ذلك، فإن التركيز المفرط على الصورة والإعلام، ومحاولة تأطير الحدث ضمن مفردات الفظاعة والوحشية، كما طوّرت في فلسفات الجمال ونقاشات النقد الفني والأدبي، يبدو قاصراً عن ملامسة البنية العميقة لما يجري. فبرغم أهمية هذا التركيز في إبراز البُعد الحسيّ والمرئي للكارثة، فإن هذا البُعد يظلّ ضمن النقاش السائد المتمحور حول تكريس الصور النمطية لاقتتال الفلسطينيين، ما يُسهّل اختزال الحدث إلى نقاشات ثقافية حول التكنولوجيا والأيدولوجيا، والتقنية والهمجية، ويقوّض أبعاده السياسية. ربما ما يستحق الوقوف عنده، وسط هذا الجوع والدمار الذي تعانيه غزة في قلب حرب إبادة شاملة، هو البنية القسرية التي تفرزها هذه السياسات: بنية لا تُमित وحسب، بل تُعيد رسم خطوط التماس داخل المجتمع ذاته وتعمّق الانقسامات. فسياسات الإبادة والتجويع، برغم كونها أدوات قتل، تشكّل في جوهرها آليات لإعادة إنتاج الانقسام، وخلق خرائط خصومة جديدة، تستحق أن تُقرأ بتمعن بقدر ما تستحق الإدانة الصارمة.

الكارثة، إذًا، لا تتوقف عند الجوع كوسيلة للقتل البطيء، بل تتجاوزه إلى ما هو أنطولوجي وسياسي. فالتجويع لا يهدف إلى إذلال المدنيين ودفعهم نحو الهزيمة، بل إلى تفكيكهم من الداخل. إذ تنقل سياسة التجويع، التي تخضع لمنطق تقسيمات الداخل والخارج وتغيير الحدود، حدود الصراع من مواجهة بين المعتدي والمعتدى عليه إلى صراعات داخل المعتدى عليهم أنفسهم. وهكذا، يتحوّل عنف الجوع من عنف عمودي تُمارسه قوة استعمارية، إلى عنف أفقي يتّجه نحو الآخر، وينتج انقسامات داخلية، فيصبح الآخر هو الخصم المباشر. ويتحوّل الطعام من حاجة بيولوجية إلى ساحة صراع اجتماعي. بهذا المعنى، فإن سياسة التجويع لا تقتل وحسب، بل تُعيد رسم الحدود بين ما يُعدّ داخلياً وما يُعدّ خارجياً. وهي خريطة لا تبدأ من الموقف من السابع من تشرين الأول/أكتوبر، كما كشفت إحصاءات ودراسات حديثة عن تحولات في المزاج العام والولاءات السياسية والعلاقات الاجتماعية، ولا تنتهي عند مشاهد الاقتتال على ملعقة من الطحين، بل تمتد إلى ما بعد الحرب، حين تبدأ الانقسامات التي صنعتها الإبادة والتجويع في التشكّل المادي العلني، ليس داخل

غزة وحسب، وإنما أيضاً في مدن وبلدان مجاورة، حيث بدأت هذه الانقسامات بالظهور منذ الأيام الأولى للحرب، وأخذت تتوسّع تدريجياً، كاشفةً عن هشاشات سابقة.

ليس هذا التحويل لحدود الصراع، برغم ما يبدو عليه من عشوائية، جديداً أو بريئاً، إنه جزء من أنطولوجيا المشروع الاستعماري الذي يتجاوز عينية التقسيم المباشر، لكن الجديد هنا ربما هو أن الجوع دخل فيه بوضوح غير مسبوق. وبصرف النظر عن خصوصية سياسة التجويع، إن ما نشهده اليوم يعيدنا إلى البنى التأسيسية التي أرساها الاستعمار الكلاسيكي، حين لم يكن العنف مقتصرًا على السيطرة العسكرية، بل كان مشروعاً شاملاً لإعادة تشكيل الفضاء السياسي والاجتماعي. فبعد نهاية المرحلة الاستعمارية المباشرة، وجدت دول ما بعد الاستعمار نفسها كيانات هشة، غارقة في توترات بنيوية تركها الاستعمار: حدود مصطنعة، وتطيف منهجي، وانقسامات عرقية، واقتصادات تابعة، ونظم اجتماعية مفككة. وفي هذا السياق، لم تعد المواجهة تُدار ضدّ عدو خارجي واضح وحسب، بل باتت منقلبة إلى الداخل، حيث أُعيد تعريف الصراع ليُصبح جزءاً من نسيج الحياة السياسية والاجتماعية المحلية، ويُنتج باستمرار أشكالاً جديدة من الانقسام، تُدار بأدوات داخلية ولكن بإيقاع وشروط تُفرض من الخارج. واليوم، ومع طول أمد الحرب في غزة، ومع المجاعة التي تضرب في العمق، فإن الانقسامات الفلسطينية التي كان معظمها خارج القطاع، يُعاد إنتاجها داخل القطاع نفسه، في صورة جديدة من التصدّع الاجتماعي. إنها حدود جديدة تزرع في الوعي تصدّعات قد تعيش طويلاً بعد توقّف الحرب، بحيث يُستثنى العدو الخارجي تماماً من الصراع ويُحوّل إلى الداخل، أو حتى إلى الجوار. كما نشهد اليوم، حيث تصبح المشكلة مع مصر، ويصبح الحدّ الجديد هو معبر رفح، فتتحوّل القضية إلى ما إذا كانت السلطة المصرية مسؤولة عن فتح المعبر والسماح بدخول البضائع في مشهد يعكس بوضوح كيف تُنقل الحدود الخارجية للصراع إلى الداخل ومن ثم إلى المحيط المباشر. هذا الانزياح لا يقتصر على مصر وحدها، بل يمتدّ بصيغ مختلفة إلى دول عربية أخرى مجاورة، تُوجّه إليها الأنظار، ويُحمّل بعضها مسؤولية التقصير، وبعضها الآخر متواطئ علناً، ما يساهم في خلق طبقات جديدة من الانقسام.

في ظلّ الكارثة التي تعصف بغزة، والعجز الدولي الفادح الذي يواكبها، وهو عجز يمكن تفسيره جزئياً ضمن سياق تغوّل القوة "الإسرائيلية"، لكن لا يُعفى منه أيضاً عددٌ من الأطراف السياسية المحلية والدولية، يظهر شكلٌ آخر من العجز، أكثر عمقاً وتعقيداً، علي المستوى الفكري والنظري. إنه ما يمكن وصفه بسياسة "التجويع المعرفي" التي تسير جنباً إلى جنب مع التجويع المادي. فحرب الإبادة الجارية لم تقتصر على تدمير الحجر والبشر، بل سرّعت انهيار كثيرٍ من البنى النظرية التي كانت تمثل سابقاً أعمدة للفكر المقاوم، ومحركاً أساسياً لكثير من حركات الاستقلال والتحرّر الوطني، لا سيما تلك المرتبطة بإرث ما بعد الاستعمار. لقد بدا أن أدوات التحليل والتفسير، من إرث إدوارد سعيد في نقد هيمنة الرؤية الغربية، إلى تيارات اليسار والنقد الثقافي، كلها تواجه اليوم امتحاناً قاسياً في قدرتها على قراءة تعقيدات العنف المعاصر، وتمظهراته في الجسد والجغرافيا والحدود. هذا الانكشاف النظري لا يطال الخطابات وحسب، بل يمتد إلى المؤسسات الفكرية والسياسية التي تبنتها، والتي بدت في كثير من الحالات غير قادرة على مواجهة الواقع أو إنتاج أدوات جديدة تتجاوز العجز السياسي. بهذا المعنى، لا يبدو العجز الفكري ترفاً ثقافياً أو أكاديمياً، بل جزء لا يتجزأ من العجز السياسي ومشهد الإبادة ذاته.

هنا تحديداً تُستأنف الأسئلة التي طرحتها في بداية هذه المقالة: أسئلة الكتابة عن غزة، عن شروطها، وإمكانيتها، ومشروعيتها، وجدواها، وحدودها. هل ينبغي أن تبقى حبيسة مجالات الأدب والرثاء الشعري والتنظير الثقافي المرتكز على ثنائيات الغرب والشرق، والاستعمار وما بعده، والأيدولوجيا والتكنولوجيا؟ أم أن هناك مسؤولية معرفية وسياسية حقيقية تقع على عاتق كل كاتب وباحث؟ ففي الوقت الذي يُفهم فيه العجز عن تغيير الواقع المباشر بسبب تفوق السلاح وتغول القوة العسكرية، يظل السؤال الأصعب موجّهاً إلينا: هل نملك اليوم ما نقوله فعلاً؟ هل نملك أدوات قادرة على التصديّ لفشل نظري وعملي نحن أنفسنا جزء منه؟ ماذا عن إرثنا النقدي والتحرّري، الوطني والثقافي، الذي تشكّل في سياقات سابقة، هل يمكن إعادة قراءته؟ هل يصلح لتفسير الحاضر أو تجاوزه؟ أم أن الهدم الجذري له أكثر نفعاً من محاولة البناء عليه؟ هذه ليست أسئلة تأملية أو تجريدية، بل هي الوجه الآخر للعجز الميداني، والنظير المعرفي للجوع الجسدي في غزة، لا أقل من ذلك. كل محاولة للالتفاف على هذه الأسئلة، أو استعادة خطابات أو شعارات دون مراجعة صادقة لمقدماتها وسياقاتها ونتائجها، وكل محاولة لتغليف المشهد بلغة الحزن المجرّد أو الأدب النبيل، ليست شكلاً من أشكال النفاق والتواطؤ وحسب، بل تُسهم، عن قصد أو دونه، في ترسيخ كثير من السرديات التي يسعى الاحتلال إلى تثبيتها.

◆ إنها مشاركة في التجويع، وفي إنتاج عجز جديد، هذه المرة لا يُقاس بكمية الدمار، بل بنوعية ما نكتب